رئيس الوزراء خلال ترؤسه اجتماعا وزاريا

.. وخلال لقائه الممثل الأوروبي لعملية السلام .

«تصوير: شادي حاتم»

ترأس اجتماعا وزاريا وبحث مع نظيره الإيرلندي هاتفيا مستجدات الأوضاع في فلسطين والتقى الممثل الأوروبي لعملية السلام وشدد على أهمية مضاعفة الجهد الدولي لوقف تصعيد الاحتلال

مصطفى يوجه بتعزيز وتطوير منهجية العمل الحكومي لتكون أكثر مرونة واستجابة للتطورات

*** رفع مخصصات الطوارئ إلى أكثر من نصف مليار شيقل * بحث تجنيد مزيد من الضغط الدولي لوقف قرصنة المقاصة وسبل إنجاح اجتماع المانحين في بروكسل الشهر المقبل**

رام الله- الحياة الجديدة- ترأس رئيس الوزراء محمد مصطفى، أمس الخميس في مكتبه برام الله، اجتماعا وزاريا خُصص لبحث سبل تكثيف وتعزيز برامج دعم صمود المواطنين، ومراجعة وتقييم البرامج القائمة، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي يواجهها شعبنا نتيجة إجراءات الاحتلال ومستوطنيه، والتصعيد المتواصل في المنطقة.

واستعرض الوزراء خلال الاجتماع حزمة البرامج والخطط والمشاريع التي تنفذها الوزارات والمؤسسات المختلفة، والهادفة إلى تعزيز صمود المواطنين، لا سيما في المناطق المهمشة والأكثر تضررا واستهدافا، مع التركيز على توجيه الإمكانات المتاحة نحو التدخلات ذات الأولوية والأثر المباشر على حياة المواطنين.

وأكد رئيس الوزراء ضرورة إحداث نقلة نوعية في منهجية العمل الحكومي، بما يعزز من مرونته واستدامته وقدرته على الاستجابة السريعة لمختلف التطورات، ويقرب الخدمات من المواطنين، مشددا على أهمية تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية وتوحيد الجهود لضمان تقديم خدمات أكثر كفاءة وفاعلية.

كما شدد مصطفى على مواصلة العمل على مسارات متوازية تشمل تعزيز الصمود الداخلي، واستمرار النضال الوطني، وبناء مؤسسات الدولة، إلى جانب تكثيف الجهد الدبلوماسي لحشد المزيد من الاعترافات الدولية، بما يسهم في تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض.

وفي السياق المالي، أشار رئيس الوزراء إلى أن مشروع الموازنة العامة للعام 2026 تضمن رفعا ملحوظا في مخصصات الطوارئ والاستجابة العاجلة، حيث ارتفعت من نحو 40 مليون شيقل إلى 516 مليون شيقل، في خطوة تهدف إلى تعزيز جاهزية الحكومة للتعامل مع الأزمات والظروف الطارئة، وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وجدد مصطفى التأكيد على أن تعزيز صمود المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات سيبقى في صدارة أولويات الحكومة، رغم التحديات، بما يعكس التزامها بتحسين جودة الحياة وتعزيز مقومات الثبات على الأرض.

وبحث مصطفى، خلال اتصال هاتفي، أمس، مع نظيره الإيرلندي مايكل مارتن، مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في فلسطين في ظل استمرار عدوان الاحتلال على شعبنا وقرصنة عائدات الضرائب الفلسطينية.

واستعرض مصطفى خلال الاتصال تصاعد وتيرة اعتداءات المستوطنين في الضفة المحتلة وإجراءات الاحتلال، الأمر الذي يستدعي تدخلا دوليا عاجلا لوقفها، بالإضافة للإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة. وشدد رئيس الوزراء على أهمية المضي قدما في تطبيق مبادرة الرئيس الأميركي ترامب والقرارات الأممية بالخصوص، وتنفيذ خطط التعافي والاعمار والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وتوحيد المؤسسات ما بين القطاع والضفة تحت دولة فلسطين.

وثمن مصطفى دعم ايرلندا السياسي والاقتصادي والإنساني المقدم لفلسطين إضافة لدعم الأونروا.

كما بحث رئيس الوزراء، أمس، مع الممثل الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط كريستوف بيجو، آخر المستجدات السياسية والتطورات الميدانية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس، بحضور وزير المالية والتخطيط اسطفان سلامة.

وشدد رئيس الوزراء، على أهمية مضاعفة الجهد والضغط الدولي على إسرائيل لوقف التصعيد الخطير في الضفة، خاصة اعتداءات المستوطنين، وإجراءات الاحتلال بما فيها العراقيل والحواجز أمام حركة المواطنين والبضائع، واستمرار احتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية لما يقارب العام، الأمر الذي يفاقم الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية وقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه أبناء شعبنا.

كما شدد مصطفى على أن الصراعات الإقليمية يجب أن لا تحرف النظر عن قطاع غزة، وأهمية المضي قدما في تطبيق مبادرة الرئيس ترامب والقرارات الأممية بالخصوص، وتنفيذ خطط التعافي والاعمار والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وتوحيد المؤسسات ما بين القطاع والضفة تحت دولة فلسطين.

وبحث رئيس الوزراء مع الممثل الأوروبي أجندة اجتماع المانحين المزمع عقده الشهر المقبل في بروكسل، وسبل إنجاحه في ظل الظروف الصعبة والحصار المالي، وتجنيد مزيد من الضغط الدولي لوقف قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة الفلسطينية.

شاهين تحثّ على التصويت لصالح قرارات فلسطين في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

رام الله- الحياة الجديدة- حثت وزيرة الخارجية والمغتربين فارسين شاهين، أمس الخميس، سفراء وممثلي دول أعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المعتمدين لدى دولة فلسطين، لحثهم على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بفلسطين. وأكّدت شاهين خلال الاجتماع أهمية حشد الدعم الدولي، وحثّت الدول على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بفلسطين في مجلس حقوق الإنسان في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، جراء انتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي المستمرة، والتوسع الاستيطاني، واستغلال المستوطنين للظروف الإقليمية لتصعيد اعتداءاتهم، وجرائمهم ضد المواطنين الفلسطينيين العزل. كما أعربت الوزيرة عن شكرها للدول التي تتبنى مواقف إيجابية داعمة للحقوق الفلسطينية، مشددة على أن حقوق الشعب الفلسطيني مكفولة بموجب القوانين والأعراف الدولية، وكذلك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، وهو ما يستدعي اتخاذ الدول خطوات عملية لحماية هذه الحقوق التي تعمل فلسطين على الحفاظ عليها في مؤسسات الأمم المتحدة بما فيها مجلس حقوق الانسان.

أبو زهري: إدراج مواقع وحرف فلسطينية على قائمة «الإيسيسكو» يعزز حماية التراث

رام الله- الحياة الجديدة- قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس اللجنة الوطنية للتراث المادي وغير المادي علي زيدان أبو زهري، إن إدراج موقع المعمودية «الشرائع» (المغطس)، وموقع سبسطية كتراث مادي، والحفر على الخشب والزجاج الخليلي على قائمة «الإيسيسكو» للتراث يعتبر محطة مهمة في مسار تثبيت وحماية التراث الثقافي الفلسطيني على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد أبو زهري في تصريح أمس الخميس، على أن هذا الإنجاز يعكس المكانة العميقة التي يحتلها التراث الفلسطيني في وجدان شعبه، ويجسد استمرارية حضوره كعنصر حي متجذر في الحياة اليومية، رغم ما يواجهه من تحديات ومحاولات الطمس والتهميش.

وأشاد أيضا، بالجهود التي بذلتها وزارة الثقافة، ووزارة السياحة والآثار، وبمساهمة المؤسسات الوطنية الشريكة والخبراء والحرفيين في إعداد وتطوير ملفات الترشيح، وصولا إلى اعتمادها وفق المعايير المعتمدة، مشددا على أن هذا التكامل بين الجهات الرسمية والمجتمعية يشكل نموذجا وطنيا يجب البناء عليه في حماية الموروث الثقافي.

وأشار إلى أن إدراج هذه العناصر المادية وغير المادية، من شأنه أن يسهم في دعم المواقع التراثية والحرف التقليدية، وتعزيز حضورها في الأسواق المحلية والدولية، وفتح آفاق جديدة أمام الحرفيين، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الثقافي، ويحافظ على استمرارية نقل هذه المهارات بين الأجيال.

وجدد أبو زهري التأكيد على أن اللجنة الوطنية ستواصل عملها بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين لتوثيق المزيد من عناصر التراث الفلسطيني، والعمل على تسجيلها في القوائم الإقليمية والدولية، بما يضمن صون الهوية الثقافية الفلسطينية وتعزيز حضورها عالميا.

يشار إلى أن لجنة التراث في العالم الإسلامي التابعة للإيسيسكو هي الجهة الفنية المختصة بدراسة ملفات الترشيح وإقرارها، وتضم خبراء من 14 دولة وفق تمثيل جغرافي متوازن، وتعتمد في عملها على معايير دقيقة، أبرزها استمرارية الممارسة، ودورها في تعزيز الهوية، وآليات نقلها بين الأجيال، إضافة إلى موافقة المجتمعات المحلية، وجاء هذا التسجيل خلال الاجتماع الثالث عشر للجنة التراث الذي عقد في مدينة طشقند الأزبكية خلال الفترة 9-13 من شباط 2026.

السفير عواد يبحث مع مسؤول صيني تعزيز التعاون ودعم جهود الإغاثة والإعمار في فلسطين

بكين- وفا- بحث سفير دولة فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية جواد عواد، أمس الخميس مع رئيس الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي تشن شياو دونغ، في مقر الوكالة بالعاصمة الصينية بكين، تعزيز التعاون الثنائي في المجالات التنموية والإنسانية، بما يدعم صمود شعبنا.

وأكد تشن موقف جمهورية الصين الشعبية الثابت والداعم للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، ودعمها لإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية.

كما شدد على رفض الصين لاستخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة العسكرية ضد شعبنا الفلسطيني، وعلى أهمية تثبيت وقف إطلاق النار، والمضي قدماً في جهود الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في أسرع وقت ممكن.

وأشار إلى أن الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي تُعد الجهة الحكومية الصينية المختصة بتنسيق سياسات المساعدات الخارجية والتعاون التنموي الدولي، معرباً عن اهتمام بلاده بمواصلة تعزيز التعاون مع دولة فلسطين، لا سيما في ضوء ما أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينغ بشأن تقديم مساعدات بقيمة 100 مليون دولار أميركي لدعم جهود التعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، مؤكداً أن الوكالة تساهم في دعم الشعب الفلسطيني من خلال تقديم دفعات متعددة من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى قطاع غزة، إلى جانب تنفيذ مشاريع تنموية في فلسطين، بما يعكس التزام الصين المتواصل بمساندة شعبنا ودعم صموده.

وأشار إلى أن الوكالة تعمل حالياً على إرسال مساعدات بقيمة 20 مليون يوان (3 ملايين دولار أميركي)، من خلال اليونيسف، على أن تصل الشحنة إلى قطاع غزة خلال شهر نيسان/أبريل من العام الجاري، إضافة إلى ثلاث عيادات متنقلة مخصصة لخدمة أبناء شعبنا الذين غادروا قطاع غزة إلى مصر بعد الحرب. كما أوضح أن هناك أربعة مشاريع أغذية قيد التنفيذ لصالح شعبنا الفلسطيني من خلال كل من مصر والهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية.

وأكد أنه رغم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا تزال هناك صعوبات تعيق إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، مشيراً إلى أن هذه المساعدات تجسد عمق الصداقة والأخوة بين الشعبين الفلسطيني والصيني، وأن الصين ستواصل في المستقبل تقديم مزيد من الدعم والمساعدات انطلاقا من علاقات الصداقة التاريخية التي تربط البلدين الصديقين.

وأكد تشن تطلع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي إلى مواصلة التنسيق والتشاور مع سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في بحث وتطوير وتنفيذ مزيد من المشاريع والمبادرات التنموية والإنسانية التي تعود بالنفع على الشعبين الصديقين.

كما عبّر عن تقدير بلاده لموقف دولة فلسطين الثابت في الالتزام بمبدأ الصين الواحدة، مؤكداً استمرار الصين في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال برامج التدريب، والمشاريع التنموية، والمساعدات الإنسانية، بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

من جانبه، أكد عواد تقدير دولة فلسطين للمواقف الثابتة التي تجسدها جمهورية الصين، دعماً لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وشكر عواد الوكالة الصينية على ما قدمته من دفعات متعددة من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى قطاع غزة، وما نفذته من مشاريع تنموية في فلسطين، بما في ذلك المدرسة الصينية، والطرق الرابطة في مدينة رام الله، وتشييد مبنى وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، فضلاً عن المساعدات الإنسانية التي أسهمت في التخفيف من معاناة أبناء شعبنا.

كما طرح عواد عدداً من المشاريع والأفكار على الوكالة، انطلاقاً من احتياجات شعبنا الفلسطيني وأولوياته التنموية والإنسانية، مؤكداً حرص سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية على مواصلة العمل ومتابعة فرص التعاون المستقبلية، بما يخدم أولويات شعبنا الفلسطيني، ويدعم صموده، ويعزز آفاق الشراكة الفلسطينية الصينية في مختلف المجالات.

وأعرب عن بالغ الامتنان لمبادرة الرئيس شي جين بينغ بتقديم 100 مليون دولار أميركي كمساعدات للشعب الفلسطيني، لما تمثله من دعم إنساني وسياسي ملموس في ظل الأوضاع الإنسانية المتفاقمة، لا سيما في قطاع غزة.

ووضع عواد مضيفه، في صورة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة جراء العدوان المتواصل على القطاع، واستهداف المدنيين والبنى التحتية، وما يتعرض له أبناء شعبنا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من توسع استيطاني متسارع، واعتداءات متصاعدة من قبل المستوطنين، وإجراءات الاحتلال الرامية إلى تقويض حل الدولتين.

فلسطين تشارك في الاجتماع التحضيري الـ (43) لمجلس وزراء الداخلية العرب

القاهرة- وفا- شاركت دولة فلسطين، أمس الخميس، في أعمال الاجتماع التحضيري الثالث والأربعين لمجلس وزراء الداخلية العرب، والذي عُقد عن بُعد عبر تقنية الاتصال المرئي.

ومثّل دولة فلسطين في الاجتماع: رئيس وحدة التعاون الدولي والعربي في وزارة الداخلية، مدير إنتربول فلسطين العميد محمود صلاح الدين.

ويكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة، نظرا لمستوى المشاركة الرفيع، والموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، إلى جانب مناقشة المشاريع والتوصيات التي تسبق انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب.

عباس زكي يدين مشروع قانون إعدام الأسرى

رام الله- وفا- أدان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، أمس الخميس، مشروع قانون إعدام الأسرى المقدم للكنيست الإسرائيلي.

وقال، في بيان، إن اعتماد مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يتنافى مع اتفاقية جنيف لعام 1949 والتي تنص على معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية وحمايتهم من ممارسة العنف والتعذيب، كما تحظر الاتفاقية الانتقام من الأسرى وتضمن حقهم بالغذاء والرعاية الطبية.

وأضاف ان انتهاك قواعد الاتفاقية خاصة التعذيب والقتل العمد يعد انتهاكا جسيما للاتفاقيات الدولية ويرقى إلى جريمة حرب بحق الإنسانية تضاف إلى جرائم الاحتلال التي يرتكبها بحق شعبنا الأعزل، وأشار زكي إلى أن المادتين 12 و13 تؤكد وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو اهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها ويعتبر انتهاكا جسيما لهذه الاتفاقية.

وشدد على أن مشروع قانون إعدام الأسرى يثبت أن دولة الاحتلال الإسرائيلي فقدت مصداقيتها في الالتزام بالاتفاقيات الدولية، ويؤكد أن دولة الاحتلال أصبحت غير مؤهلة بعضوية الأمم المتحدة.

وأشار زكي إلى أن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه بحق أبناء شعبنا في كل محافظات الوطن يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي لردع هذه الإجراءات غير القانونية ووقفها فورا.